

العنوان:	ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة الزقازيق - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	جمال الدين، أحمد
المجلد/العدد:	ع 57
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	ربيع
الصفحات:	1 - 30
رقم MD:	363993
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الاحكام اللغوية ، أصول الفقه الاسلامي ، اللبس، الألفاظ الدخيلة ، اللغة العربية ، النحو العربي، الفرق في اللغة ، الإعراب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/363993

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

جمال الدين، أحمد. (2011). ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس. مجلة كلية الآداب، ع 57، 1 - 30. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/363993>

إسلوب MLA

جمال الدين، أحمد. "ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس." مجلة كلية الآداب ع 57 (2011): 1 - 30. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/363993>

ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس

دكتور

أحمد جمال الدين

كلية الآداب جامعة قناة السويس

ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس

دكتور أحمد جمال الدين

كلية الآداب جامعة قناة السويس

"لا خطأ ولا لبس" قاعدة قررها أستاذنا الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول^(١) على غرار القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" وكأنه يريد أن يقرر أنه إن كانت غاية الفقه في أحكامه نفي الضرر عن النفس أو عن الآخر، فإن غاية النحو، الذي هو قانون اللغة، هو نفي الخطأ عن المتكلم باللغة وعن الخاطب بها. ونفي الخطأ عن المتكلم بأن يكون كلامه معبرا عن أفكاره بدقة بحيث يفهم مخاطبه مراده دون خطأ يغمض المعنى بحيث لا يفهم، ولا لبس يعدد احتمالات المعنى دون قرينة تحدد المراد . فاللبس خطر يدهم أي لغة ويطعن في ارتقائها وارتقاء أهلها؛ فهو إلغاز على الناس وضد البيان وإشكال يجب على المتكلم أن يتجنبه، فهذا المبرد يطلق على اللبس إشكالا فيقول^(٢): "والوجه في كل مسألة يدخلها البس أن يقر الشيء في موضعه ليزول اللبس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل" ويقرنه ابن جني بالإلغاز في قوله: ألا ترى أن لو قال: رأيت بحرا، وهو يريد الفرس لم يعلم غرضه فلم يجوز قوله؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس^(٣).

ويقرنه في موضع آخر بأنه ضد البيان يقول: وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره؛ وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين إما للتخليص والتخصص، وأما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الاسهاب والاطناب؛ لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ فيه، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان

(١) انظر: الأصول ص ١٨٩ .

(٢) المقتضب ١١٨/٣، وكذلك سماه ابن جني إشكالا، (انظر الخصائص ١٩٣/٢)

(٣) الخصائص ٤٤٢/٢ .

دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك^(٤)

وهذا أبو حيان يقول: "وإذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـ (ثم) ... فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل (ثم) نحو: ضربت زيدا، فلو أدخلت (ثم) أوهم أنهما ضربان"^(٥)

من كل ما سبق يمكننا ان نقدم تعريفا لللبس هو: تعدد مشكل في معنى التركيب الذي تغيب عنه قرينة تحدد معنى بعينه دون غيره، او معنى بعينه لا يتعارض مع معان أخرى يحملها التركيب بقرائن أخرى.

فهذا التعريف فيما أرى يشير إلى نوع معين من التعدد الملبس المرفوض في اللغة، إنه التعدد الذي يشوش على المعنى اراد؛ حيث إن هناك تعددا في المعنى للتركيب الواحد لا يكون من قبيل التعدد الملبس، وهو ذلك التعدد للمعاني غير المتعارضة، والتي يدل على كل معنى بقرينة، وذلك كأن يكون لكلمة في التركيب أكثر من وظيفة نحوية، وكل وظيفة تؤدي بالتركيب إلى معنى، فيتعاقب على التركيب الواحد أكثر من معنى وحينئذ تمثل كل وظيفة نحوية قرينة على المعنى، فيتعدد المعنى لا تعدد لبس وإشكال، وإنما تعدد يثرى التركيب بالمعاني الكثيرة غير المتعارضة، وهذا النوع من التعدد يكثر في النصوص الأدبية الفصيحة بل هو سمة من سمات بلاغة النص وليس إبهامه.

فمثلا في قوله تعالى: "إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ۗ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ"

يتعدد معنى التركيب على الأوجه التالية:

١- برفع النبي إتباعا (للذين) يكون المعنى أن أولى الناس بإبراهيم عليه السلام ثلاث: الذين اتبعوه، هذا النبي صلى الله عليه وسلم، والذين آمنوا .

٢- بنصب النبي إتباعا (لهاء اتبعوه): يكون المعنى أن أولى الناس بإبراهيم اثنان : الذين اتبعوه، والذين اتبعوا النبي صلى الله عليه وسلم فقط .

(٤) الخصائص ٢/٣٦٦.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ص ١٩٥٩.

٣- بجر كلمة (النبي) إتباعا لابراهيم: ويكون المعنى أن أولى الناس بإبراهيم وبالنبي الذين اتبعوهما والذين آمنوا .
إذن تعدد المعنى في التركيب، وهذه المعاني لا تعارض بينها، وقد قرئ بها جميعا^(٦)؛ إذ يدل على كل معنى بقرينة إعرابية، فهي في المعنى الأول العطف على خبر إن (الذين)، وفي المعنى الثاني العطف على المفعول به (الهاء في اتبعوه)، وفي المعنى الثالث العطف على مجرور اللام (إبراهيم)، فكلها معان جائزة يدعم كلا منها وظيفه إعرابية، فهذا لا يدخل مطلقا في دائرة التعدد الملبس بل كما قلنا هذا التعدد يدل على ثراء التركيب بالمعاني، ولعل هذا هو المقصود بقولهم القرآن حمال ذو وجوه.

وقد يكون هناك إمكانية لتعدد المعنى، ولكن توجد قرينة تحدد المعنى المراد أو ترجحه على الأقل.

فمثلا في قوله تعالى: "لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ" (يس: ٣٥).

يوجد إمكانية لتعدد النص، وذلك بتعدد المعنى النحوي ل (ما) في (ما علمته أيديهم) حيث تصلح (ما) لأن تكون نافية وموصلية ألا أن قوله تعالى (أفلا يشكرون) قرينه ترشح أن تكون (ما) نافية، حيث يكون الشكر لم عمل الثمر ولم عمله أيديهم^(٧).

فكما نلاحظ تمثل القرينة محكا أساسيا للفصل بين التعدد الملبس والتعدد غير الملبس، فالأول تغيب فيه القرينة تماما كما في قولنا: زرت فلانا ساعة ثم غادرت غاضبا^(٨)، فأنت لا تعرف من الغاضب أهو أنت ام من زرتة !!؟ والثاني كما هو واضح في آية: "إن أولى الناس ... الآية والتي تعددت فيها المعاني غير المتعارضة ولكل معنى قرينته، وآية: "ليأكلوا من ثمره ... الآية، والتي كان بالإمكان ان تتعدد المعاني لولا ان القرينة ظهرت لترشح معنى دون غيره.

خلاصة القول: إن غياب القرينة هو السبب الرئيس في اللبس الحاصل للمعنى المراد من التراكيب.

لذلك فقد كفلت اللغة بمجموعة من القرائن التي ضمنت بها رفع اللبس عن معنى التركيب من هذه القرائن ما هو معنوي يتعلق بمفهوم النص، ومنها ما هو لفظي يتعلق بملفوظ النص.

(٦) انظر: الكشف ١/ ٣٧١

(٧) اجتهادات لغوية د/تمام حسان ص ١٨٠

(٨) اجتهادات لغوية د/تمام ص ١٧٩.

وتعد القرينة ملفوظة إذا عبر عنها الحرف ونحوه، فإذا فهم معني التركيب والمراد منه بقرينة عقلية لم تعتمد على اللفظ وصفت القرينة المعنوية.

فالعلامات الاعرابية - على سبيل المثال - قرائن لفظية تحدد المعنى المراد وترفع اللبس الذي يقع حال غيابها، ولا سيما في ظل مرونة التراكيب العربية.

فالجملـة: ضرب زيد عمرو، جملة ملبسة في ظل غياب العلامات الاعرابية، إذ قد يكون (زيد) ضاربا و(عمرو) مضروبا وقد يكون العكس.

فإذا ما قلنا : ضرب زيدا عمرو، رفعت العلامات اللبس عن التركيب وبيّنت أن الضارب هو(عمرو) وأت المضروب هو(زيد) .

ومن القرائن المعنوية المعنية على رفع اللبس ما يتحقق في تقدير الصفة المحذوفة في قول الشاعر :

ورب أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

حيث يقدر النحاة الصفة المحذوفة: (فرع فاحم) و(جيد طويل) والذي اضطرهم إلى التقدير أنه يستحيل عقلا أن يكون الشاعر مادحا محبوبته بأن لها فرعا (شعرا) وجيدا (رقبة)؛ إذ من البدهي ان يكون لكل امرأة بل لكل إنسان شعر ورقبة !! والذي أعانهم على تقدير الصفة (فاحم) لفرع دون غيرها من الصفات هو ما يعرفونه عن ميل العربي القديم للشعر الأسود الفاحم، ولنا أن نتخيل لو أن هذا البيت نشأ في بيئة أوربية مثلا لكان التقدير- لا محالة - قد تغير إلى التقدير: شعر ذهبي أصفر؛ لمعرفتنا أن هذا ما يمتدح به الشعراء نسائهم في البيئة الأوربية.

وبالطبع هذه قرينة معنوية مجتلبة من ملاحظة البيئة التي يقال فيها النص والتي تحدد اهواء الرجال وما يستهويهم من صفات النساء. ولولا هذه القرينة لوقع مستقبل النص في حيرة التقدير؛ إذ قد تكون محبوبة الشاعر لها فرع فاحم أو أصفر أو بني إلى آخر الصفات الممكنة لشعر النساء.

ومن مظاهر رفع اللبس في اللغة العربية شيوع مصطلح الفرق في مصنفات النحاة فما هو الفرق ؟ وما

أثره في رفع اللبس ؟ وما و سائله ؟

كل هذه الأسئلة يحاول البحث أن يجيب عنها في الصفحات القادمة .

ظاهرة الفرق:

الفرق: علة نحوية^(٩) فسر بها النحاة الكثير من الأحكام اللغوية من زيادة وحذف وإبدال لبعض الحروف، ووجود العلامات الأعرابية. إلخ،

والفرق وإن كان علة حسب ما قرره النحاة، إلا أنني أراه أيضا مظهرا من مظاهر رفع اللبس الذي هو غاية أصيلة لأي لغة فمثلا عندما يقول ابن جني: "إن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقادة الأوفق من أجله فقد علم بها أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها^(١٠)."

فإنه يقرر أن الفرق وهو ذلك الأمر المعنوي الحاصل بالعلامات الفارقة إنما هو غاية مطلوبة؛ لأن به يتحقق تحصين المعاني برفع اللبس عنها وحياطتها من إشكال غموض المعنى المراد.

فالفرق غاية معنوية تحصل بواسطة فوارق لفظية هي العلامات كما في المثال السابق، وهو كذلك مظهر لوضوح المعاني؛ لذا فالبحث يرى ضرورة التفريق بين الفرق والفوارق فالفرق غاية معنوية بها تتحقق غاية اسمى هي رفع اللبس ووضوح المعنى، والفوارق هي وسائل لفظية بها يتحقق الفرق ويعمل وجودها بوجوب "حصول الفرق".

كما أن البحث يرى فرقا دقيقا بين الفرق والتفريق، فالفرق إنما يكون بين المعاني والتفريق إنما يكون بين الألفاظ والتراكيب، وذلك على أساس أن الألفاظ والتراكيب من الأعيان أي الصور اللغوية التي تدرك بالحواس في مقابل المعاني التي تدرك بالذهن والاحساس.

(٩) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٥٥٩ بتصرف.

(١٠) الخصائص ١/ ١٥٠.

يقول الكفوي في الكليات^(١١): والفرق في المعاني والتفريق في الأعيان، يقال فرقت بين الحكمين مخففاً، وفرقت بين الشخصين مشدداً.

وعلى هذا يمكننا القول بأن العلامات وسائل للفرق بين معاني الفاعلية والمفعولية والتفريق بين اللفظين: المعبر عن الفاعل، والمعبر عن المفعول في نحو قولنا: ضرب زيد عمرا.

والفوارق ليست علامات فقط بل قد تتمثل في صور أخرى كالزيادة والقلب وعدم القلب والضمائر ... وفيما يلي عرض لمجموعة من هذه الفوارق:

^(١١) انظر الكليات ص ٦٩٥

أبرز وسائل الفرق في اللغة العربية:

(أ) العلامات الإعرابية:

من أهم الفوارق في كلام العرب؛ إذ إن العلامات الاعرابية إحدى أهم خصائص اللغة العربية، "فنظام الاعراب لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية؛ اللهم إلا ببعض أثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية" (١٢).

وهذا يعكس أهمية الفرق في اللغة العربية، إذا إن وسيلته (العلامات) لها هذه المكانة. فالعلامات الاعرابية واحدة من أهم وسائل الكشف عن المعنى المراد ورفع اللبس بما تحققه من فرق؛ فالأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافة إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيئها ما يدل على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني (١٣).

فالاعراب الذي هو السمة الأولى للعربية يحقق الهدف الأول للعربية وهو الفرق لرفع اللبس، يقول ابن فارس "وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد" (١٤).

فالعلامات الاعرابية هي التي تفرق بين جملة (ما أحسن زيدا) التعجبية، وجملة (ما أحسن زيد) الاستفهامية، وجملة (ما أحسن زيد) المنفية، شكل مطلق في النص المكتوب، وبمصاحبة قرائن مقامية كالنبر والتنغيم في النص المنطوق.

ولا يقتصر دور العلامات العربية في التفريق بين المعاني على أواخر الكلم فيما يعرف بظاهرة الاعراب، وإنما يمتد دورها ليشمل بنية الكلمة فتسهم هذه العلامات أو لنقل الحركات القصيرة في التفريق بين معاني

(١٢) انظر، فقه اللغة ٢١٠

(١٣) انظر: الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٩، ٧٠.

(١٤) انظر الصاحبي لابن فارس ص ٧٦.

الكلمات.

فمثلا ما كان على فعل يفعل بكسر عين المضارع مثل جلس يجلس، يؤتي بالمصدر الميمي منه بفتح عين (مفعّل). ويوتى باسم المكان بكسر عين (مفعّل) فتقول في المصدر: مجلس، وتقول في التعبير عن المكان: مجلس وذلك تفريقا^(١٥) بين اسم المكان والمصدر.

ويؤكد ابن فارس على هذه الحقيقة بقوله: "فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني. يقولون: مفتاح لآلة التي يُفتح بها، ومفتاح لموضع الفتح ومقص لآلة القص، ومقص للموضع الذي يكون فيه القص ومحلّب للقدح يُحلّب فيه، ومحلّب للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن^(١٦)..

ومن أكبر الأدلة على أن العلامات إنما اجتلبت للتفريق بين المعاني، الموجب رفع اللبس، أنه إذا انتفى اللبس عن معنى التركيب، ولم يكن ثمة ما يدعو إلى التفريق، جاز الترخّص في العلامة، فالعرب مع أنهم مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إلا أنهم ترخصوا فرفعوا المفعول ونصبوا الفاعل، وما ذلك إلا لأمن اللبس ووضوح المعنى المراد.

يقول ابن مالك

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس

وقد دفع الحماس الزائد لفكرة عدم الاكتراث بالعلامة الاعرابية، مادام المعنى واضحا واللبس مأمونا، أحد علماء الأندلس وهر ابن الطراوة إلى أن يقول: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو: "ضرب زيد عمرا" لو لم ترفع "زيدا" وتنصب "عمرا" لم يعلم الفاعل من المفعول^(١٧).

وهذا الرأي وإن كان لنا تحفظ عليه إلا أنه يشير إلى أهمية وضوح المعنى وأمن اللبس اللذين قد يغنيان

^(١٥) انظر: التخمير للخوارزمي ١٣٥/٣.

^(١٦) الصاحبي لابن فارس ص ٣٠٩، ٣١٠.

^(١٧) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٢/١.

عن العلامات الاعرابية ووظيفتها في إيضاح المعنى بالتفريق بين المعاني المختلفة التي قد تعتور التركيب الواحد، والتي يؤدي وجودها في التركيب إلى لبس تنتفي معه وظيفة اللغة القائمة على الفهم والافهام بلا لبس أو إبهام.

(ب) زيادة حرف:

تعد زيادة حرف من أبرز الفوارق واشهرها، سواء أكانت هذه الفوارق تلك التي تفرق بين المعاني المتعلقة بالبنية ام بين المعاني المتعلقة بالتركيب، مما جعل العكبري يقول : "الفرق لا يحصل إلا بزيادة^(١٨)" والبحث وإن كان لا يقر هذا الحصر في مقولة العكبري، إلا أنه يؤكد على كثرة الفوارق الحاصلة بزيادة حرف ويمكن عرض بعضها من خلال مستويات ثلاثة:

أولاً: حروف تزداد على بنية الكلمة لتحدث فرقاً في المعنى الصرفي.

ثانياً : حروف تزداد على التركيب النحوي لتحدث فرقاً في المعنى النحوي

ثالثاً : حروف تزداد على الشكل الكتابي للتعبير عن معان مختلفة

وهاكم التفصيل:

أولاً- حروف تزداد على بنية الكلمة:

وضعت اللغة مجموعة من الفوارق لتفصل بين معان متعددة قد تتلبس بالصيغة ومنها ما يلي:

١- تاء التأنيث:

لما كان الأصل في الأسماء التذكير على حد ما يقرره النحاة، كان من البدهي أن تضع اللغة علامة تميز المؤنث الفرع على المذكر الأصل، فكانت هذه العلامة هي تاء التأنيث.

فمثلاً الاتصاف بالفهم يصح أن يكون للمذكر والمؤنث، فلما كان الوصف (فاهم) يعبر عن هذا المعنى في الأصل جعل للمذكر الذي هو الأصل، ثم وضعت فيه التاء ليفترق وصف المؤنث بالتاء فنقول "فاهمة".

ولما كان هناك من الصفات ما يخص المؤنث دون المذكر، استغنت اللغة عن وضع التاء لحدوث الفرق بدونها وأمن اللبس.

(١٨) الباب ١/ ٣٢٠.

يقول ابن القيم: "إن طالقاً وطامثاً إنما حذفت تأوّه لعدم الحاجة إليها، فإن التاء إنما دخلت للفرق بين المذكر المؤنث في محل اللبس فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث فلا لبس ولا حاجة إلى التاء" (١٩).

ومن هذا الكيس أيضاً نجد تاء التأنيث تفرق بين المذكر والمؤنث ولكن في نطاق آخر هو نطاق المعدود، وذلك إذا كان المعدود مما يلتبس بصيغته بين المذكر والمؤنث.

فنحن نعلم أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تذكر مع المعدود المؤنث وتؤنث مع المعدود المذكر، فنقول: هؤلاء ثلاثة رجال وثلاث نساء، فكانت التاء في العدد دليلاً على أن المعدود مذكر، والعكس صحيح. ولو أن وظيفة التاء وقفت عند هذا الحد لحكمنا على هذا الفرق المنسوب إلى التاء بأنه فرق ضعيف وفصل واه؛ لأن الفرق بين المعدود المذكر والمؤنث واضح لا لبس فيه ولا إشكال نحتاج معه إلى علامة؛ إذ من أبناء اللغة العربية يلتبس عليه دلالة رجال على التذكير ونساء على التأنيث!!

لكن في حقيقة الأمر يبدو لهذه التاء في العدد أهمية كبيرة، وذلك إذا كان المعدود مما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث؟ وهذا اللبس وارد في بعض الكلمات فمثلاً الجمع (طلحات) (٢٠) قد يكون جمعاً لطلحة مذكراً أو مؤنثاً؛ ألا ترى أن (طلحة) يجوز أن يكون اسماً لامرأة، ويجوز أن يكون أن يكون اسماً لرجل، وهما مع ذلك مشتركان في لفظ الجمع. فلو لم تفصل في لفظ الأعداد بين الذكر والمؤنث، فقلت: عندي ثلاث طلحات لم يعلم المخاطب أعندك رجال أم نساء؟ فلما كان ترك الفصل يوقع في اللبس بين المذكر والمؤنث وجب أن يقع الفصل بين هذه الأعداد (٢١).

ثم إن تاء التأنيث بعد ذلك لم تقتصر وظيفتها عند التفريق بين المذكر والمؤنث بوحه عام أو المعدود المذكر والمؤنث بوحه خاص، وإنما تجاوزت هذا إلى التفريق بين المفرد والجمع، وذلك في أسماء الأجناس كنخل وشحر

(١٩) بدائع الفوائد ٣/٢٨.

(٢٠) أجمع النحاة على صحة هذا الجمع، إلا أن الكوفيين يجيزون جمعاً آخر هو طلحون إذا كان المفرد علماً على رجل (انظر في هذا المسألة (٤) الانصاف ١/٤٠).

(٢١) انظر علل النحو لأبي الحسن الوراق ص ٤٩٢، ٤٩١، وقد أجاب عن السؤال الآتي: لم خص المعدود المذكر بتأنيث عدده والمعدود المؤنث بتذكير عدده، وليس العكس، ما دام المطلوب هو حصول الفرق ليس غير؟

وتمر ونحو ذلك؛ حيث "تدخل التاء في واحده فرقا بينه وبين الجمع" (٢٢).

(٢) هاء أمهات

ليست حروف الفرق مقصورة على صناعة الأقيسة المطردة العامة كما لاحظنا في تاء التأنيث التي صارت قياسا مطردا عاما ينسحب على كل مذكر يراد تأنيثه، إلا ما ندر، وإنما قد تزداد بعض الحروف زيادة غير مطردة للتفريق الدقيق بين كلمتين بمعنيين متقاربين، ويحكم على هذا الحرف الفارق حينئذ بأنه لا يصنع قياسا مطردا عاما، كتاء التأنيث، وإنما يصنع فرقا جزئيا خاصا بالألفاظ معينة ولا يلزم ذلك اطراده في غيرها من الألفاظ، بمعنى أن هذه الزيادة الفارقة تسمع ولا يقاس عليها.

وهذا الفرق الجزئي الخاص يتمثل في زيادة حرف الهاء في كلمة (أمهات) عند جمهور النحاة؛ حيث ذهب أكثر النحويين إلى أن هاء أمهات زائدة يقول ابن جني: "فمما زيدت فيه الهاء قولهم "أمهات" وزنه (فعلها) والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم والواحدة أمهة. قال : "...أمهتي خندف وإلياس أبي"

أي أمي، وقولهم أم بينة الأمومة قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل والميم الأولى عين الفعل والميم الآخرة لام الفعل ثم يعلل ابن جني زيادة الهاء بقوله: "زادوا الهاء فرقا بين من يعقل وما لا يعقل" (٢٣).

فالهاء الزائدة هي للفرق بين العاقل وغير العاقل، فأمهات للعاقل وأمات لغير العاقل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفرق ليس حاسما فقد تستخدم أمهات لغير العاقل كما في قول الشاعر

قوال معروف وفعاله عقار مثنى أمهات الرباع

وقد تستخدم أمات للعاقل كما في قول حرير

لقد ولد الأخيطل أم سوء مقلدة من الأمات عار

إلا انه يبقى هذا الخروج من الشاذ الذي يؤكد أصل القاعدة.

ثانيا- حروف تزداد على التركيب النحوي :

(٢٢) البلغة في الفرق بين الذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٨٣.

(٢٣) سر صناعة الاعراب ٥٦٥/٢٠.

مثلنا فيما سبق حرفين يزدان على بنية الصيغة أو الكلمة فتغير دلالتها الصرفية، فتحيل المذكر إلى المؤنث وغير العاقل إلى عاقل، فيحصل الفرق بين هذه المعاني الصرفية على أساس من هذه الحروف ونحوها. ونعالج الآن حروفاً تزداد على بنية التركيب النحوي لتنشئ دلالة جديدة، ومن ثم يحصل الفرق بين معنى التركيبين على أساس من هذه الحروف وسوف. نذكر مثالين على هذا النوع من الزوائد الفارقة على التركيب النحوي.

(١) اللام:

تنقسم اللام حسب زيادتها إلى لام لازمة وغير لازمة، فاللام اللازمة هي لام الأسماء الموصولة الخاصة (الذي - التي ...) ، ولام بعض الأعلام نحو: (النضر - العزى ونحوهما) وكذلك لام كلمة (الآن) كما ذكر ابن الناجم^(٢٤).

واللام غير اللازمة أو العارضة، تقترب بالمصادر والأعلام المنقولة، للمح المصدر أو الوصف في أصل التسمية كما في (الفضل والحارث) ونحوهما كما تزداد في العدد وتميزه نحو: الخمسة عشر، وتدخل كذلك الشعر للضرورة في الأعلام نحو قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلًا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

حيث دخلت (أل) على كلمة (أوبر) وهي علم على نوع من الكمأة وفي التمييز كما في قول الشاعر

:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وتدخل اللام الزائدة على أداة الشرط (إن)؛ إيذاناً بأن ما بعدها جواب القسم محذوف قبلها وتسمى باللام الموطئة، كما في قوله تعالى: "لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ"

لا ينصرونهم، ولئن نصروهم ليولن الأدبار ثم لا ينصرون" أيضاً تدخل اللام الزائدة غير اللازمة على جواب

^(٢٤) انظر شرح ابن الناجم ص ٧٠.

القسم ولو ولولا ومن هذه اللام الزائدة اللام الفارقة

واللام الفارقة هي لام تقع بعد (إن) المخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى: "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"، ويسمى النحاة اللام الفارقة ولام الفصل؛ وذلك أنها تفصل بين المخففة من الثقيلة وبين النافية. وهذه اللام مع أنها توصف بأنها زائدة إلا أنها، لضرورة الفرق الرفع لللبس، صارت لازمة واجبة الذكر، إذ لو قلت: إن زيد قائم بدون اللام لالتبس الإيجاب بالنفي، فإذا ما أردت دلالة الإثبات بـ (إن) المخففة من الثقيلة قلت: إن زيد لقائم، وإن أردت النفي بـ (إن) النافية قلت: إن زيد قائم هذا مع التخفيف والاهمال، أما مع التخفيف والاعمال، وما يترتب عليه من ظهور العلامات الاعرابية، فإن اللام تصير زائدة غير لازمة؛ إذ إن الإعمال وظهور العلامات الاعرابية أحدثا الفرق المنشود بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية حيث إن هذه الأخيرة لا تعمل.

ويجوز أن تدخل اللام مع الاعمال فتقول: إن زيدا لقائم، وحينئذ يتأكد كونها اللام المؤكدة، ويعمل ابن يعيش هذا المعنى؛ رادا على قول الكوفيين بأن اللام هنا بمعنى (إلا) بقوله^(٢٥):

"لا عهد لنا باللام تكون بمعنى إلا ... فاللام هنا المؤكد دخلت لمعني التوكيد، ولزمت هنا للفصل بينها وبين (إن) التي للجحد، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الأعمال في نحو: إن زيدا لقائم"، وإن لم يكن ثم لبس "جملة القول: إن اللام تلزم للفرق بين إن المخففة المهملة وإن النافية فإذا عملت صار عملها فرقا بينها وبين النافية، ودخول اللام حينئذ لا يكون لازما للفرق وإنما للتوكيد الذي أصل معناها^(٢٦) فالفرق حاصل فهو غاية الغايات في أي لغة من اللغات سواء أكان باللامات ام بالعلامات كما هو واضح في هذه المسألة.

(٢) النون

كثيرا ما تلبس لام الابتداء بلام القسم؛ وذلك نظرا لما يدلان عليه من شدة التوكيد والتحقيق كما أنهما مفتوحان ويباشران الجمل، ففي قولنا "لزيد قائم" الظاهر أن اللام هي لام الابتداء، ولكنه من "غير المنكر

^(٢٥) انظر شرح المفصل ٥٤٩/٤.

^(٢٦) يذهب سيبويه وأغلب النحاة إلى أن اللام ابتدائية اجتلبت للفرق ويرى أبو على الفارسي وابن جني أنها ليست لام الابتداء وإنما هي للفرق فقط ويذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى إلا انظر المغني ٣٠٦/١.

ان يكون مثل هذا قسما^(٢٧).

وكذلك إذا دخلت اللام على المضارع المثبت في نحو: "ليقوم زيد" فهذه اللام يصح ان تكون لام ابتداء ويصح أن تكون لام جواب قسم مضمرة.

وحيث تظهر وظيفة نون التوكيد، وهي التفريق بين لام الابتداء ولام القسم، قال أبو علي^(٢٨): الأصل دخول النون فرقا بين لام اليمين ولام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلات فبدخول لام اليمين على الفضلة وقع الفصل، فلم يحتج إلى النون وبدخولها على سوف وقع الفرق. فلم يحتج إلى النون، لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالا، أما إذا كان مسقبلا فلا".

فهذا التأصيل الذي يعرضه أبو علي لا يكون إلا عند عدم وجود قرينة تحدد حقيقة اللام الداخلة على المضارع المثبت غير المعروف دلالة الزمنية، فمثلا في قوله تعالى: "وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ". اللام هنا للقسم ولا تلتبس بلام الابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على فضلة، وكذلك في قوله تعالى: "لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى"، اللام للقسم أيضا؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المضارع الدال على الاستقبال، كما أن سوف حرف فضلة، والابتدائية لا تباشر الفضلات كما بينا.

اذن الالتباس بين لام الابتداء ولام اليمين لا يقع إلا عند غياب القرائن. وتكون النون حينئذ مخلصه للقسم على حد تعبير المالقي في رصف المباني^(٢٩).

فعدم وجود النون في جملة: "ليقرم أخوك" دليل على ابتدائية اللام، ودخول النون دليل على قسميتها.

ثالثا- حروف تزداد على الشكل الكتابي للكلمة:

من المعلوم أن علم الاملاء هو العلم الذي تعرف به أصول رسم الحروف العربية من حيث تصويرها للمنطوق، وكان قديما يسمى بعلم الكتاب أو الكتابة والخط والهجاء والرسم وتقويم اليد.

^(٢٧) انظر : اللامات للزجاجي ص/٧٠.

^(٢٨) انظر البحر المحيط ٣/١٠٣.

^(٢٩) انظر رصف المباني للمالقي ص ٢٣٩.

وهذا العلم كغيره من العلوم يضع الضوابط والأقيسة التي تعرف بها موضوعاته التي هي الحرف العربي وتصويره للمنطوق بحيث لا يؤدي الحرف إلى لبس، بتعدد صوره النطقية بلا قرينة تحدد النطق المراد. وبطبيعة الحال حين يذكر اللبس يذكر في مقابله ظاهرة الفرق بوصفها من أهم وسائل رفع اللبس، وكما كان للفرق تأثير جلي في رفع اللبس على المستويين الصرفي والتركيبى كما اتضح مما سبق، فإن علم الاملاء هو الآخر لم يعدم الاعتماد على ظاهرة الفرق والاستعانة بالفوارق لرفع اللبس بل لتقديم دلالات جديدة تختلف عن الدلالات الأساسية. فعلم الاملاء الذي موضوعه الحرف العربي ينطلق ابتداء من التفريق بين الحروف المتشابهة النقاط التي تسمى نقاط الاعجام^(٣٠).

وبذلك يرتفع اللبس بين الحروف ذوات الصور المتشابهة كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء... وهكذا.

ثم تطلق الكتابة العربية بعد ذلك لتصنع مجموعة من الحروف الفارقة، التي ترفع اللبس بين شكلين كتابيين أو أكثر، ومن هذه الحروف الفارقة ما يمثل قاعدة مطردة في الفرق ومنها ما ليس قاعدة مطردة . اما الحرف الفارق بشكل مطرد فتمثله ألف الفصل وهي ألف تزداد بعد واو الجمع فرقا بينها وبين واو النسق، وذلك في مثل (وردوا وكفروا) "ألا ترى أنهم لو لم يدخلوا الألف بعد الواو ثم اتصلت بكلام بعدها ظن القارئ أنها كفر وفعل وورد وفعل؛ فحيزت الواو لما قبلها بألف الوصل، ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف قبلها نحو: ساروا وجاءوا، فعلوا ذلك في الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قبلها نحو كانوا وبانوا؛ ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكما واحدا"^(٣١).

ومعني هذا انه لولا هذه الألف في الكتابة لما عرفنا في قولنا : "ارتد وكفروا" آلفعل مسند إلى ضمير المفرد ومعطوف عليه الفعل (كفروا) ام أن الفعل (ارتد) مسند إلى واو الجماعة، والفعل بعده بدل منه او

^(٣٠) انظر تفصيل هذا في المحكم في نقط المصاحف ص ٣٥ وما بعدها.

^(٣١) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢٢٥ وهذا الرأي للأخفش أيضا(انظر الجمع ٦/٣٢٥).

معطوف على حذف حرف العطف شذوذاً^(٣٢)!

فعلى الأول يكون الفعلان مسندين الى فاعلين مختلفين الأول مفرد والثاني جمع، وعلى الثاني يكون الفعلان بمعنى واحد والفاعل واحد هو الجماعة المشار إليها بواو الجماعة .
وحرصاً على حسم هذا اللبس وضعت القواعد الكتابية هذه الألف لكي تدل على ان الواو قبلها هي واو الجماعة، وليست واو العطف.

ثم استعملت هذه الألف للفرق أيضاً بين واو الجماعة، والواو الأصلية كما في (لن يدعوا)، فوجود الألف دليل على أن الواو هي للجماعة، وأن الواو الأصلية محذوفة، وبذلك يكون الفعل على وزن (يفعوا)، وعدم وجودها دليل على أن الواو أصلية والفعل على وزن (يفعل).

ولكن ينبغي أن نلاحظ أن أهمية هذه الفرق تكمن في الجانب الكتابي وحال غياب القرائن الأخرى وعلى رأسها السياق اللغوي، وإلا فإن الحاجة إليها، فارقة ورافعة لللبس، تكاد تكون معدومة في جملة مثل:
"الرجال لم يردوا غيبة أخيه"

إذ تشير قرينة المطابقة بين جملة الخبر والمبتدأ الجمع إلى حتمية كون الواو بعد (يرد) هي واو الجماعة ليس غير .

وهذه الألف استعملت فارقة أيضاً في كلمة (مائة)، وبخاصة مع تسهيل الهمزة، فقد علل أبو حيان زيادة الألف بقوله: وذلك للفرق بينها وبين منه^(٣٣) .

وقد رد الكوفيون هذا التعليل بقولهم: "الفرق ينبغي أن يجعل في متحد الجنس"^(٣٤) وحيث إن (مائة) اسم و(منه) حرف فلا يصح التفريق بينهما كما لم يفرق بين: (فئة) و(فيه) لاختلاف جنسيهما.

^(٣٢) ذكر ابن جني أنه ورد حذف حرف العطف مع بقاء المعطوف به وذكر حكاية أبي عثمان عن أبي زيد **أكلت** لحما سمكا تمراً، وذكر كذلك إنشاء أبي الحسن: كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الود في فؤاد الكريم (انظر: الخصائص ١/٢٩٠).

^(٣٣) انظر: المهم ٦/٣٢٥

^(٣٤) انظر: المصدر السابق.

ولكن الكوفيين^(٣٥) يرون أن الفرق بالألف هو ثمرة للخلاف الموجود بالفعل بين (مائة) و(فئة ورثة)، من حيث كانت كلمة (مائة) ينقطع لفظها في العدد ولا ينقطع في (فئة ورثة)؛ لأنك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول: ألف وتقول: تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات ... فلما خالفها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط.

وزاد العرب الواو في أولئك (المسهلة المهمزة) فرقا بينها وبين إليك، وقد خالف الكوفيون ذلك؛ بناء على ما تمسكوا به من ضرورة أن يكون الفرق في المتحد الجنس، وذهبوا إلى أن الواو زيدت للفرق بين أولئك وإليك الاسمية؛ حيث إن (إلى) قد تستعمل اسماً، فقد حكوا من كلام العرب: انصرفت من إليك .

وهكذا يتضح لنا أن الزوائد الفارقة استعملت في الكتابة أمناً لللبس، بين متشابهين، فما كان من هذه الزوائد إلا بيان الفرق بينهما.

إلا أننا نلاحظ أن هذا اللبس ومن ثم الحاجة إلى الفرق إنما كان بسبب عدم النقط في المراحل الأولى من الكتابة، وكان النحاة ينطلقون في تفسيراتهم من ملاحظة هذه المراحل الأولى أما وقد ظهر النقط فلا نكاد نرى أهمية كبيرة لهذه الزوائد، وهذا ما ينبغي على الجامع أن تتبناه مع محاولات تيسير الكتابة، ولا سيما أن اللبس قد زال بوجود النقط، والعلة كما يقولون، تدور مع الحكم وجوداً وعدمًا.

وعلى هذا فأني أرى جواز الاستغناء عن الف (مائة)، و (واو) أولئك؛ إلا أنني في الوقت نفسه لا أذهب مذهب التشدد في تخطيء من يكتب الف مائة^(٣٦) وإنما أرى حواز الأمرين على السواء: الإثبات تبعاً لكتابة القدماء والحذف نظراً زوال علة الإثبات.

ومن الزوائد غير المطردة التي جيء بها ليس للتفريق بين كلمتين مختلفتين بمعنيين مختلفين، وإنما لإضافة دلالة فنية تتجاوز الدلالة الحقيقية، ما ورد في الكتابة القرآنية في قوله تعالى: "وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ" (الذريات ٤٧)

حيث كتبت كلمة (بأيد) بزيادة ياء، ومع إدراكنا لخصرصية الرسم العثماني، حيث لا يجري على كثير من قواعد الاملاء المتعارف عليها، فإننا نرى أنه في نفسه يحمل دلالات خفية وإشارات فنية تجري على النسق

^(٣٥) انظر المجمع ٦/٣٢٦ بتصرف.

^(٣٦) يقول الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه الموجز في قواعد اللغة العربية ص (٣٧١) "وإثبات هذا الألف اليوم خطأ فاحش يجب إزالته".

العام للإعجاز اللغوي في مختلف مستوياته، ولا سيما أن جمهور العلماء يذهبون إلى توقيفية الرسم العثماني، مثله في ذلك مثل ترتيب آياته وسوره والفاظه ونظمه، فكما أن العلماء يسوغون لأنفسهم البحث في إعجاز النظم في القرآن الكريم؛ نظرا لكونه توقيفي من لدن حكيم خبير فإنه لا مانع من البحث في إعجاز الرسم القرآني.

وقد ذكر العلماء تعليلا لطيفا يبرز جانبا من حوانب إعجاز الرسم القرآني في الآية السابقة وهو إرادة "الفرق بين الأيد الذي هو القوة وبين الأيدي جمع (يد)، ولا شك ان القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق الثبوت في الوجود من الأيدي فزيدت الياء لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر..." (٣٧).

ولا يمكن بحال أن يتصور أحدنا أن هذه الزيادة في كلمة (أيد) زيادة مطردة لأنها ليست اساسية في بناء المعنى الأساسي للكلمة، وانما هي خصوصية للرسم العثماني تبرز من خلالها فنية النص القرآني في صورته المكتوبة، وذلك بتوليد معنى إضافي عميق يفتقر عن المعنى الأساسي بواسطة فارق لفظي هو زيادة حرف الياء. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل من وسائل أخرى يقع بها الفرق غير زيادة الحروف؟ كل ما سبق كان يدور في فلك زيادة حرف، وهذا يؤكد ما ذهب إليه العكبري بقوله: "الفرق لا يحصل إلا بزيادة" (٣٨). ويذهب هذا البحث إلى أن الفرق يحصل كثيرا بزيادات، ولكن يقرر في الوقت نفسه وجود وسائل أخرى يحدث بها الفرق نذكر منها ما يلي :

(ج) قلب حرف أصلي:

قد تكون وسيلة الفرق وقوع قلب لحرف من حروف إحدى الكلمات، فيمثل هذا القلب فرقا بين نوعين من الكلمات.

فمن المعلوم أن (فعلى) من المشترك الصيغي (٣٩) أي من الصيغ التي تعبر عن أكثر من معنى، فهي تعبر عن

(٣٧) انظر البرهان للزركشي ٣٨٧/١.

(٣٨) انظر البحث ص ٨.

(٣٩) انظر بحث المشترك الصيغي، للباحث، بمجلة الجمعية المصرية السردية العدد الأول.

معان صرفية متعددة^(٤٠) منها الصفة نحو: عطشى و وحى، والاسم نحو: شكوى فإذا كانت (فعلى) من ذوات الياء، قلبت واوا، بين الاسم والصفة حيث تصير فعلى بالواو أسما نحو: الفتوى والتقوى. وتظل فعلى، على حالها، بالياء وصفا نحو: خزيا وصديا.

وقد عنون ابن جني بابا أسماء هذا باب تقلب فيه الياء واوا ليفرق بين الاسم والصفة^(٤١) ناقلا إياه عن أبي عثمان المازني في كتابه التصريف.

وهذا القلب مطرد عند سيبويه وأكثر النحويين، والابقاء على الياء مع الأسماء شاذ كما في الريا للرائحة، وطفيا لولد البقرة الوحشية، وسعيا لموضع؛ لذا قيد ابن مالك هذا القلب الفارق بين الاسم والصفة بقوله (غالبا) حيث قال:

من لام اسما أتى الواو بدل ياء كنتقوى غالبا جا ذا البدل

والفرق بين الاسم والصفة ليس علة مستحكمة وإنما هو علة مستحسنة وضعها ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب "في الاستحسان"^(٤٢) وقد علل ذلك بأن هناك مواضع أخرى لا توجب اللغة فيها الفرق بينهما "من ذلك قولهم في تكسير حسن حسان، فهذا كجبل وجبال..."
إلا أن هذا القلب وما يؤديه من فرق بين الاسم والصفة يقود إلى ضرب من الاتساع والتصرف على حد تعبير ابن جني نفسه.

(د) عدم قلب حرف يستحق القلب:

إن كان قلب حرف يستعمل وسيلة للفرق بين مثالين للكلمة، أحدهما وهو الأصل بدون القلب والآخر بالقلب، فإن هذه النقطة تتناول النقيض من ذلك، حيث يكون القلب هو الأصل، ولكن لا يقع القلب للفرق بين معنيين صرفين.

^(٤٠) انظر كتاب: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، ص ٢٩٥.

^(٤١) المنصف ١٥٧/٢.

^(٤٢) الخصائص ١٣٣/١.

فمن المعلوم ان من دواعي القلب توالى واو وياء مع سكون أسبقهما فتقلب الواو ياء ثم تدغم في الأخرى كما في: سيد وأصلها سيود وطى وأصلها طوي وعلى وأصلها عليو...وهكذا.

ولكن قد يرتكب لأجل الفرق خلاف الأصل، فلا يقلب ما حقه القلب، كما حدث في العلم: "حياة" حيث يقتضي توالى الياء والواو و كون أسبقهما ساكن أن تقلب الواو ياء ثم تدغم في الياء الأخرى لتصير الكلمة: "حية"، ولكن العربية أثرت عدم الاعلام وأبقت الواو دون قلب، خلافا للأصل، وذلك "إيثارا للفرق بين العلم والجنس، والأعلام لها كثير من كلف الأحكام" (٤٣).

(د) الفصل بالضمير:

قد يلتبس الخبر بالصفة بعد المبتدأ، أو ما ينزل منزلته، وذلك إذا كان المبتدأ، أو ما ينزل منزلته، معرفة، وكذلك إذا كان الخبر أو الصفة معرفة وذلك كما في قولنا: المؤمن النافع لوطنه يريد ثواب الدنيا والآخرة. فكلمة النافع يصح أن تكون صفة للمبتدأ وجملة (يريد...) الخبر، وكذلك يجوز أن تكون كلمة النافع خبرا وجملة "يريد..." حالا. فإذا ما أراد المتكلم أن يجعل كلمة "النافع" خبرا لا صفة فيتعين عليه أن يفصل بين الكلمتين (المؤمن والنافع) بضمير يسمى ضمير الفصل، وقد سمي بهذا الاسم؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع (٤٤).

وعلى هذا فإن قولنا: المؤمن هو النافع يريد ثواب الدنيا والآخرة يدل قطعاً على أن معنى الخبرية في كلمة (النافع) دون لبس في ذلك؛ لهذا فإن ضمير الفصل حول المعنى النحوي لكلمة (النافع) من معنى احتمالي ظني

(٤٣) انظر الخصائص ٢/٢٣١ بتصرف، ٣/ ١٩.

(٤٤) انظر مغنى اللبيب ١/٦٤٤.

إلى معني قطعي. وما كان رفع اللبس وتحويل المعنى النحوي لكلمة (النافع) إلى معني قطعي هو الخبر، إلا أثرا من آثار تفريق ضمير الفصل بين الخبر والصفة، أو لنقل بين التعبير الاحتمالي والتعبير القطعي.

(و) إعادة حرف الجر:

حتى حرف يستعمل على ثلاثة أوجه: حرف جر بمنزلة إلى في المعنى والعمل، وعاطفة بمنزلة الواو، وحرف ابتداء.

فمثال حتى الجارة: سلام هي حتى مطلع الفجر.

ومثال العاطفة: قدم المحاج حتى المشاة.

ومثال الابتدائية: يعلم أهل العلم قدر العلماء حتى الجهال يعلمون قدرهم.

وقد يقع لبس بين حتى الجارة والعاطفة على مجرور، وحينئذ يبدو أثر الفرق ووسائله، حيث حكم النحاة بإعادة الجار فرقا بين العاطفة والجار، فنقول: مررت بالقوم حتى يزيد، فيدل إعادة الجار على أن حتى عاطفة وليست جارة.

إلا ان النحاة اختلفوا في درجة الحكم بإعادة الجار، حيث أوجب ابن الخباز إعمال الجار، وقال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار، وقيد ابن مالك بقوله^(٤٥): وإن عطف بحتى على مجرور وخيف توهم كون المعطوف مجرورا بحتى لزم إعادة الجار، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره فإن أمن ذلك لم تلزم إعادة الجار نحو: عجت من القوم حتى نبهم.

أذن إعادة حرف الجر منوطة بوقوع اللبس، وتكون الإعادة حينئذ وسيلة فارقة بين معنيين، معني حتى

^(٤٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٨.

العاطفة والجارة، ولولا هذا الفرق لما عرف: هل ما بعد (حتى) داخل في معنى الفعل حال تقدير (حتى) عاطفة

أو يحتمل أنه خارج عن معنى الفعل على تقدير (حتى) جارة؟!

فمن المعلوم أن ما بعد حتى العاطفة ينتهي به الحكم؛ بمعنى انه يدخل في حكم ما قبل حتى. أما ما

بعد حتى الجارة فيحتمل أن ينتهي به الحكم كالعاطفة أو ينتهي عنده.

فقولنا: سلمت على الأصدقاء حتى زيد

فعلى تقدير حتى جارة، يجوز ان يكون زيد مسلما عليه أو انتهى عنده التسليم فلم يسلم عليه، فتعبير حتى

الجارة تعبير احتمالي الدلالة.

أما إذا قدرناها عاطفة، فإنه يتعين كون زيد داخلا في حكم الواقع عليهم التسليم.

فإذا ما أردت أن أفرق بين كون حتى جارة وما يقتضى ذلك من معني احتمالي، وبين كونها عاطفة وما يقتض

ذلك من معني قطعي. فإنه يلزم، أو يحسن على الأقل، إعادة حرف الجر، حتى يتعين كون حتى عاطفة، ومن ثم

يصير التعبير قطعي الدلالة.

هذه بعض وسائل الفرق بين المعاني، سقناها للتدليل على حرص العربية لغة ومنهجها على رفع اللبس عن

الكلام، وحين نقول اللبس فإننا نقصد اللبس في المعنى الذي يعد رفعه غاية الغايات في أي لغة من اللغات.

إلا أن النحاة قد أسرفوا في التعليل بالفرق^(٤٦) حتى في تلكم الجوانب التي لا نرى فيها خدمة للمعنى

وضوحا وبيانا، مما أبدي تعليلهم بالفرق مشوبا بشيء من التكلف والصنعة، فهم يعللون مثلا فتح همزة الوصل

(٤٦) انظر الأشباه والنظائر ٥٥٩، وما بعدها فقد أورد السيوطي أمثلة كثيرة للتعليل بالفرق، أكثرها من هذا النوع الذي يغلب عليه التعليل اللفظي

البعيد عن المعنى، إلا أن منها أيضا التعليل بالفرق المؤثر في المعنى. وانظر كذلك البحث ص ٥.

في أداة التعريف (أل)؛ بكثرة الاستعمال، وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل، حيث إنها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة أو مضمومة، ويعللون كذلك لجمع أفعل فعلى، كالأفضل والفضلى، جمع تصحيح بالفرق بينه وبين أفعل فعلاء التي تجمع جمع تكسير.

ويعللون أيضا لعدم توكيد الضمير المنصوب بالمنصوب المنفصل فرقا بينه وبين البدل ...

وأرى أن التعليل الأمثل لهذه الأمثلة هو استعمال كلام العرب إذ هي أمثلة لجوانب لفظية في الكلام لا تتعلق بالمعنى، فلا يستخدم القول بالفرق فيها للفصل بين معاني مختلفة كمعاني الفاعلية وغيرها أو التذكير والتأنيث أو العاقل وغير العاقل أو الجملة المثبتة بإن المخففة والجملة المنفية بإن النافية، أو التوكيد بالقسم أو بلام الابتداء، أو معنى الجمع بالواو والعطف بها على المستوي الكتابي... الخ

أقول لم يستعمل الفرق في مثل هذه الأمثلة لبيان الفروق بين المعاني، وإنما لبيان الفروق بين ما قالته العرب وما لم تقله، وهذا عندي لا علة له إلا الوقوف عند المسموع وإقراره؛ لأنه قيل وطرح ما لم يسمع؛ لأنه لم يقل. هذا إن أردنا أن تقوم تعليلاتنا على اللغة وتفسير المعاني المختلفة وأثر اللفظ في الإشارة إلى المعنى. أما افتراض ما لم يقل وتعليل عدم قوله بإزاء تعليل ما قيل ففيه مجافاة لوظيفة النحو القائمة في الأساسي على خدمة اللغة والكشف عن معاني ألفاظها منطوقة أو مكتوبة، مفردة أو مركبة.

الخاتمة

توصل البحث في ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس إلى النقاط الآتية:

١. ليس كل تعدد في معنى التركيب يفضي إلى لبس يتنافر مع غاية اللغات التي هي تحقيق الفهم والإفهام دون غموض أو الغاز، يقدح في التركيب وصاحبه، بل إن هناك تعددا مقبولا يمدح به التركيب وصاحبه، وهو ذلك التعدد الذي يثري التركيب بمنحه مجموعه من المعاني المتكاملة غير المتنافرة، أو المتناقضة. ولا يكون ذلك إلا عند وجود قرائن تثبت المعاني غير المتعارضة، كأن تتعدد الوظائف النحوية لكلمة في التركيب، فيؤدي ذلك إلى تعدد في المعاني غير المتعارضة فيما بينها. ويكثر هذا التعدد المحمود في الأساليب الفصيحة وعلى رأسها النص القرآني المعجز.

٢. وضع البحث تعريفاً للبس وهو: لعدد مشكل في معنى التركيب الذي تغيب عنه قرينة تحدد معنى بعينه، دون غيره، أو معنى بعينه لا يتعارض مع معان أخرى يحملها التركيب ذاته بقرائن أخرى.

٣. من أهم مظاهر ارتفاع اللبس في اللغة العربية شيوع مصطلح الفرق، وقد عرف البحث الفرق بأنه: علة نحوية فسر بها النحاة الكثير من الظواهر اللغوية من وجود علامات أو زيادة و حذف أو انفصال واتصال أو إعلال وإبدال ... وهكذا. كما فرق البحث بين الفرق والتفريق والفوارق، فبين أن الفرق إنما يكون بين المعاني المتداخلة في التركيب الواحد، أما التفريق فإنما يكون بين التراكيب نفسها، فأقول في التركيب "إن زيدا لقائم" : إن اللام للفرق (من الفعل فرق) بين معنيين النفي والإثبات المتداخلين في التركيب، فتثبت ل(إن) معنى الإثبات بوصفها (إن المخففة من الثقيلة)، وتنفي عنها معنى النفي. ولكني أقول في الوقت نفسه: إن اللام فرق (من الفعل فرق) بين التركيب المثبت والتركيب المنفي.

أما الفوارق فهي وسائل تحقيق الفرق وهي إما علامات أو زيادة حروف أو قلب حرف أصلي لا مسوغ لفظيا لقلبه أو عدم قلب حرف يستحق القلب أو الفصل بالضمير أو إعادة حرف.

٤. ذهب البحث إلى عدم دقة حصر الفوارق في زيادة الحروف، فقد كشف البحث عن وسائل للفرق غير زيادة الحروف كالقلب وعدم القلب والفصل بالضمير إلى آخر ما بيناه آنفا. وعلى هذا يرى البحث قول العكبري: "الفرق لا يحصل إلا بزيادة" فيه شيء من تضيق متسع، فالفرق يحصل بالزيادة وغيرها.

٥. يؤثر الفرق في رفع اللبس على مختلف المستويات اللغوية، فعلى مستوى التركيب توجد العلامات الإعرابية للفرق بين المعاني التي قد تتطور التركيب، واللام التي تفرق بين تركيب إن النافية وإن المخففة، وعلى مستوى الصيغة توجد حروف الزيادة الفارقة بين التذكير والتأنيث فرقا مطردا (تاء التأنيث) أو غير مطرد (هاء أمهات)، وعلى مستوى الكتابة توجد زيادة الألف بعد واو الجماعة وفي مائة ...

٦. لم يتوقف أثر الفرق على المستويات اللغوية التي من شأنها صحة الكلام كمستويات الكتابة والصرف والنحو، وإنما تجاوزت هذا الأثر إلى مستوى تحقيق الجمال الفني بإضافة معان بلاغية تتعلق بمناسبة بعض الألفاظ لسياقاتها، وذلك اتضح في إعجاز الرسم القرآني، كما في زيادة الياء في كلمة (أييد) على غير قياس؛ فرقا بين (الأيد) الدالة على الجارحة و(الأيد) الدالة على القدرة الإلهية فيقوله تعالى: "والسماء بنيناها بأييد وإنا لموسعون".

٧. الفرق مظهر من مظاهر وضوح المعنى ووسيلة من وسائل رفع اللبس، واستخدمه العلماء علة للكثير من الظواهر اللغوية ومن ثم يمكن عدة علة عند العلماء ووسيلة لفهم المعاني دون لبس عند أهل اللغة، ومظهر من مظاهر رقي اللغات بوضوحها وبعدها عن اللبس الذي ينافي غاية أي لغة من اللغات ألا وهي الفهم والإفهام دون لبس أو إبهام

المراجع

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، تحقيق د/ احمد محمد عبدالدايم، ط دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
٢. اجتهدات لغوية ، د/ تمام حسان، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٧.
٣. أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.
٤. ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨١م .
٥. الأشباه والنظائر للسيوطي، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين، ١٩٨٥.
٦. الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د/تمام حسان، عالم الكتب ، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٧. الإنصاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٧م.
٨. الإيضاح للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٩٩٦م.
٩. بدائع الفوائد لابن القيم، تحقيق هاني الحاج، المكتبة التوفيقية بالأزهر، بلا تاريخ .
١٠. البرهان للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، دون تاريخ.
١١. البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
١٢. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي ربيع، تحقيق د/ عياد الشيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦.

١٣. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

١٤. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت، دون تاريخ.

١٥. رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٦. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٧. شرح ابن الناظم على الألفية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠١م.

١٨. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ محمد بدوي المختون، دار هجر، ط ١٩٩٠م.

١٩. شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠م.

٢٠. شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

٢١. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧.

٢٢. علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٣. فقه اللغة، د/علي عبد الواحد وافي، دار النهضة المصرية القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٤. الكشف للزمخشري، دار الكتاب العربي بيروت، ط ١٤٠٧هـ.

٢٥. الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢٦. اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار صادر بيروت عن الجمع العلمي بدمشق، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٢٧. الباب في علل الإعراب والبناء، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدي ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٢٨. المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د/ عزة حسن، دار الفكر دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٩. المشترك الصيغي، د/ أحمد جمال الدين، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للسرديات، كلية الآداب جامعة قناة السويس، العدد الأول، ٢٠١١

٣٠. المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٤١٥م، ١٩٩٤م.

٣١. المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى والأستاذ عبد الله أمين، ط١، ١٩٥٤م.

٣٢. مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٣٣. الموجز في قواعد اللغة العربية، للأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، بلا تاريخ.

٣٤. مع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم، عالم الكتب، ٢٠٠١م.